

أجب على الأسئلة الآتية :

السؤال الأول (٢٥ درجة) :

بصفتك مراقبا لسجلات المنشآت المختلفة التالية تعرضت للحالات المبينة فيما بعد :

الحالة الأولى :

عند مراجعتك لحسابات الشركة ( أ ) عن عام ٢٠١١ تبين لك قيام الشركة برسملة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه مؤيدة مستنديا عن مصاريف سفر وإقامة المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة والوفد الفتى المرافق له إلى اليابان لمناقشة وتوقيع عقد توريد آلات المصنع.

الحالة الثانية :

عند مراجعتك لحسابات الشركة (ب) عن عام ٢٠١١ تبين لك أن الشركة قامت بحساب أصل ضريبي مؤجل عن فرق مؤقت . في المخصصات بمبلغ ٥ مليون جنيه علما بأنه طبقا للموازنة التخطيطية للشركة لن تحقق الشركة أية أرباح ضريبية خلال الخمس سنوات القادمة .

الحالة الثالثة :

عند مراجعتك لحسابات الشركة (ج) عن عام ٢٠١١ تبين لك أن للشركة استثمارات في شركة شقيقة بنسبة ٢٥٪ وللشركة (ج) عضوين يمثلانها ولا زالوا يمثلانها في الشركة الشقيقة إلا أن الشركة (ج) أعادت تبويب استثماراتها في الشركة الشقيقة إلى استثمارات بغرض المتاجرة وقامت بإعادة تقييم هذا الاستثمار بالقيمة العادلة وحققت ربحا يبلغ ١٠٠ مليون جنيه أثبتته في قائمة الدخل وبسؤال الإدارة عن سبب هذا التصرف أفادت أن هناك نية للإدارة في بيع هذه الشركة الشقيقة .

الحالة الرابعة :

عند مراجعتك لحسابات الشركة ( د ) وهي شركة تمويل عقاري عن عام ٢٠١١ تبين لك أن الشركة اعتبرت ضمن بنود النقدية وما في حكمها شيكات العملاء المرجلة والتي تستحق خلال ٣ شهور من نهاية السنة المالية والبالغة ٣٠٠ مليون جنيه .

## الحالة الخامسة :

بعد الانتهاء من مراجعتك لحسابات الشركة (هـ) عن عام ٢٠١١ طلبت من الشركة أن ترسل لك المعلومات المرافقة للقوائم المالية قبل نشرها واكتشفت أن المعلومات المرافقة تحتوي على رقم مبيعات بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه في حين أن قائمة الدخل التي قمت بمراجعتها ضمن القوائم المالية تظهر رقم مبيعات ٤٦٠ مليون جنيه فقط وبسؤال الشركة أفادت بأنها قامت بتقريب رقم المبيعات في المعلومات المرافقة كنوع من الدعاية.

والمطلوب : في ضوء المعايير والقوانين السارية قيامك بدراسة كل حالة من الحالات السابقة وكتابة :

- (أ) وجهات النظر المختلفة التي قد تثار في كل حالة . (١ درجة)
- (ب) رأيك الشخصية بصفتك مراقبا لحسابات هذه الشركة. (١ درجة)
- (ج) نوع التقرير الذي ستصدره عن القوائم المالية عن السنة محل المراجعة في ضوء رأيك الشخصي . (١ درجة)
- (د) صيغة فقرة الرأي في تقرير مراقب الحسابات عن كل حالة طبقا لمعايير التقارير الواردة في معايير المراجعة المصرية وأثر ذلك - ان وجد - على باقي محتويات التقرير.

(٢ درجة)

علما بأن جميع المعالجات المذكورة قد وردت في القوائم المالية النهائية التي قدمت إليك معتمدة من مجلس الإدارة وأن جميع المبالغ هامة ومؤثرة.

## السؤال الثاني : (٣٥ درجة)

شركة الشفاء لصناعة الأدوية - شركة مساهمة مصرية - هي أحد عملاء المكتب وسبق لك العمل كمدير مراجعة مسئول لهذا العميل خلال السنتين الماضيتين . بصفتك مدير المراجعة المسئول عن مراجعة عام ٢٠١١. مطلوب منك اختيار سبعة فقط من المعلومات التالية وكتابة بيان أثر كل معلومة من هذه المعلومات بالتفصيل على استراتيجية وخطة المراجعة التي تعدها عن عام ٢٠١١ لشركة الشفاء بما في ذلك الاستفسارات التي قد تطلبها من إدارة الشركة :

(١) إجمالي أصول الشركة ٩٠٠ مليون جنيه وإجمالي إيراداتها ٥٠٠ مليون جنيه وخسائرها عن العام ٧٠ مليون جنيه ورأس مالها ٣٠٠ مليون جنيه .

- (٢) أصولها المتداولة تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه والتزامتها المتداولة تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه وخسائرها المرحلة قبل خسائر العام تبلغ ١٠٠ مليون جنيه .
- (٣) مبيعاتها الآجلة خلال العام ٥٠٠ مليون جنيه ( ٤٠٠ مليون جنيه عن عام ٢٠١٠ ) ورصيد عملائها في نهاية العام ١٠٠ مليون جنيه ( ٥٠ مليون عن عام ٢٠١٠ ) .
- (٤) هناك مصروفات قانونية وقضائية بمبلغ ٣٠ مليون جنيه .
- (٥) رصيد النقدية لدى البنوك ١٠ آلاف جنيه محصلة مقبوضات ٤٠٠ مليون جنيه ومدفوعات ٣٩٩,٩٩ مليون جنيه .
- (٦) صافي الرصيد الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠١١/١٢/٣١ يبلغ ٤٥٠ مليون جنيه والاضافات خلال العام تبلغ ١٠٠ ألف جنيه .
- (٧) هناك مصروفات تطوير مرسمة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه .
- (٨) هناك صندوق معاشات لما بعد إنتهاء الخدمة للعاملين بنظام المزايا المحددة .
- (٩) وجود قرض طويل الأجل بمبلغ ٢٧٠ مليون جنيه يتضمن شرط بضرورة الاحتفاظ بنسبة الأصول المتداولة إلي الإلتزامات المتداولة بنسبة ١:١ والا يصبح القرض حالا وواجب السداد .
- (١٠) ضمن الأصول الثابتة خط إنتاج صافي قيمته الدفترية ١٢٠ مليون جنيه مخصص لإنتاج دواء معين وهناك إشاعة قوية بأنه سيتم إيقاف تداول هذا الدواء من وزارة الصحة .
- ملحوظة :

ستتوقف الدرجة علي مدي عمق دراسة كل معلومة علي حده وبيان أثرها بالتفصيل علي محتويات استراتيجية وخطة المراجعة .

السؤال الثالث :

"تستخدم الإجراءات التحليلية في المراجعة خلال ثلاثة مراحل"

إشرح هذا مع إعطاء مثلين عن الإجراءات التحليلية في كل مرحلة مؤيدة بأرقام من عندك .

السؤال الرابع :

أختر أفضل إجابة بديلة من بين البدائل المتاحة لكل عبارة من العبارات التالية (أكتب رقم العبارة في كراسة الإجابات ١ ، ٢ ، ٣ ، ..... وأكتب أمام كل رقم عبارة الحرف الخاص بالإجابة التي اخترتها أ أو ب أو ج أو د)

(١) أسلوب البيانات الاختبارية الذي يطبقه مراقب الحسابات عند مراجعة النظم الإلكترونية ، يتطلب أن يقوم المراقب بإضافة وحدة خاصة بالمراجعة في النظام

الذي يطبقه العميل ، وذلك لأختبار بينات العمليات وبصفة خاصة التي يري مراقب الحسابات أنها عمليات غير عادية : (أ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

(٢) يعتبر منهج "المراجعة حول الحاسب" مقبول إذا كان لدي مراقب الحسابات وسيلة للوصول إلي بيانات العميل والمسجلة في شكل مقروء للآلة : (أ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

(٣) عندما يقرر مراقب الحسابات تطبيق منهج "المراجعة حول الحاسب" فلن يكون حاجة إلي التعرف علي ضوابط الرقابة الداخلية التي يطبقها العميل في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات : (أ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

(٤) الضوابط العامة للرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية تتضمن كل مما يلي فيما عدا : (أ) تصميم وتطوير النظم ، (ب) أمن وسائل الاتصال المباشر بالحاسب الآلي ، (ج) ضوابط الرقابة الخاصة بالآلات والمعدات ، (د) ضوابط الرقابة الخاصة بالتشغيل .

(٥) أسلوب المراجعة الذي يقوم من خلاله مراقب الحسابات بتشغيل البرنامج الخاص به والخاضع لرقابته لتحقيق بيانات العميل المسجلة بلغة الآلة يطلق عليه : (أ) أسلوب البيانات الاختبارية ، (ب) المراجعة حول الحاسب ، (ج) أسلوب الوحدة الخاصة بالمراجعة المدمجة مع نظام العميل ، (د) البرامج العامة الجاهزة للمراجعة الإلكترونية .

(٦) عند مراجعة النظم الإلكترونية ، يجب علي مراقب الحسابات تقييم ..... قبل قيامه بتقييم ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بالتطبيقات ، نظر لتأثيراتها المحتملة الشاملة : (أ) ضوابط الرقابة علي المدخلات ، (ب) بيئة الرقابة ، (ج) ضوابط الرقابة علي التشغيل ، (د) الضوابط العامة للرقابة .

(٧) إجراء المراجعة الذي يعد أقل فائدة في جمع أدلة المراجعة عند مراجعة النظم الإلكترونية هو : (أ) المراجعة المستندية ، (ب) البيانات الاختبارية ، (ج) البرامج العامة الجاهزة للمراجعة الإلكترونية ، (د) الملاحظة .

(٨) أحد الخصائص الهامة للتشغيل الإلكتروني للبيانات هو أن تشغيل البيانات يتم بطريقة موحدة نمطية ، لذا فإن الخطر المترتب علي ذلك يؤدي إلي : (أ) أن مراقبي الحسابات لن يكونوا قادرين علي الوصول إلي البيانات بسرعة ، (ب) أن مراقبي الحسابات لن يكون في مقدورهم تحديد ما إذا كانت البيانات يتم فعلا تشغيلها بطريقة متسقة ، (ج) صعوبة تحقيق البيانات التي يتم تشغيلها ، (د) أن التشغيل الخطأ قد يؤدي تراكم عدد كبير من التحريفات في فترة قصيرة من الزمن .

(٩) عند مراجعة النظم الإلكترونية ، يقوم مراقبو الحسابات عادة بتقييم فعالية :  
 (أ) ضوابط الرقابة علي الآلات والمعدات قبل باقي الضوابط العامة ، (ب) ضوابط الرقابة علي دورة المبيعات قبل ضوابط الرقابة الخاصة بالتطبيقات ، (ج) ضوابط الرقابة الخاصة بالتطبيقات قبل بيئة الرقابة ، (د) الضوابط العامة للرقابة قبل ضوابط الرقابة الخاصة بالتطبيقات .

(١٠) عند استخدام أسلوب البيانات الاختبارية عند مراجعة النظم الإلكترونية ، فإن : (أ) البيانات الاختبارية يجب ان تتضمن فقط الحالات الاستثنائية ، (ب) برامج التطبيقات التي يتم اختبارها يجب ان تكون هي ذاتها التي يتم تشغيلها لدي العميل ، (ج) البيانات التي يتم اختبارها قد تظل داخل النظام المطبق لدي العميل بعد إجراء الاختبار ، (د) ولا واحد مما سبق.

(١١) أي من الشروط التالية لا يعتبر شرطاً لتطبيق منهج " المراجعة من خلال الحاسب" : (أ) ضوابط الرقابة الداخلية عادة ما تكون ضوابط مبرمجة ، (ب) المستندات والسجلات المحاسبية الأصلية عادة ما تكون في شكل وسائط إلكترونية ، (ج) إختفاء جانب كبير من مسار المراجعة ، (د) ولا واحد مما سبق.

(١٢) خريطة التدفق التي يعدها مراقب الحسابات للنظام الإلكتروني المطبق لدي العميل ، تعتبر تمثيل بياني يوضح : (أ) برنامج مراقب الحسابات لإجراء اختبارات ضوابط الرقابة الداخلية ، (ب) تعرف مراقب الحسابات علي أنواع الأخطاء المحتمل وجودها في النظام الحالي ، (ج) توثيق لدراسة وتقييم النظام المطبق لدي العميل ، (د) تعرف مراقب الحسابات علي النظام المطبق لدي العميل .

(١٣) أي من الشروط التالية لا يعتبر شرطاً من شروط تطبيق منهج " المراجعة حول الحاسب " : (أ) أن المستندات الأصلية تكون في صورة مقروءة للكوار البشرية ، (ب) أن المستندات الأصلية يتم الاحتفاظها بطريقة تجعل من الممكن استعادتها والرجوع إليها بسهولة لإجراء عملية المراجعة ، (ج) أن المخرجات يجب أن تكون مرتبة بشكل تفصيلي كاف بحيث يمكن لمراقب الحسابات تتبع العمليات من بداية المستندات الاصلية حتي المخرجات النهائية والعكس بالعكس ، (د) أن يكون نظام التشغيل المطبق لدي العميل محل المراجعة نظام تشغيل مباشر / فوري .

(١٤) ضوابط الرقابة الداخلية التي يتم تصميمها وتطبيقها في النظم اليدوية والتي لا تزال ذات أهمية بالنسبة للنظم الإلكترونية تتضمن : ( أ ) التحديد السليم للصلاحيات بالنسبة للعمليات ، (ب) كفاءة ونزاهة الأفراد ، (ج) التصميم الجيد للمستندات الأصلية ، ( د ) الفصل الواضح بين الاختصاصات والمسئوليات .

(١٥) حتى يتحقق مراقب الحسابات من أن برامج تطبيقات الحاسب الآلي التي يستخدمها العميل محل المراجعة تعالج كل من العمليات الصحيحة وغير الصحيحة طبقاً لما يجب ، فإنه يقوم باستخدام : ( أ ) البرامج العامة الجاهزة للمراجعة الإلكترونية ، (ب) الحسابات الشخصية ، (ج) أسلوب الوحدة الخاصة بالمراجعة المدمجة مع نظام العميل ، (د) أسلوب البيانات الاختبارية .

(١٦) إذا كان هدف مراقب الحسابات اختبار بعض العمليات التي يرى ضرورة التركيز عليها في ظل النظم الإلكترونية ، فإنه يستخدم أسلوب : ( أ ) البيانات الاختبارية ، (ب) البرامج العامة الجاهزة للمراجعة الإلكترونية ، (ج) المحاكاة المتوازية ، (د) الوحدة الخاصة بالمراجعة المدمجة مع نظام العميل .

(١٧) ضوابط الرقابة التي يتم تصميمها للتأكد من أن البيانات التي يتم تشغيلها بواسطة الحاسب الآلي تم الموافقة عليها من السلطة المختصة ، وكاملة ، وصحيحة يطلق عليها : ( أ ) الضوابط العامة للرقابة الداخلية ، (ب) ضوابط الرقابة على المدخلات ، (ج) ضوابط الرقابة على التشغيل ، (د) ضوابط الرقابة على المدخلات .

(١٨) أحد الاستخدامات الشائعة للبرامج العامة الجاهزة للمراجعة الإلكترونية هي مساعدة مراقب الحسابات على تحديد نقاط الضعف في اجراءات الرقابة الداخلية التي يطبقها العميل في ظل النظم الالكترونية : ( أ ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

(١٩) منهج " المراجعة حول الحاسب " يعتبر أكثر مناسبة في حالة عدم احتفاظ العميل بمخرجات تفصيلية والمستندات الأصلية في صورة مقروءة للكودار البشرية : ( أ ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

(٢٠) يستخدم أسلوب المحاكاة المتوازية بصفة أساسية لاختيار ضوابط الرقابة على نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ، بينما يستخدم أسلوب البيانات الاختبارية بصفة أساسية لإجراء الاختبارات الموسعة أو الجوهرية للتحقق من صحة العمليات : ( أ ) العبارة صحيحة ، (ب) العبارة خطأ .

السؤال الخامس :

( أ ) وضح أوجه الاختلاف ما بين " تقرير مراقب الحسابات " ، " والشهادة " مبينا بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى استخدام اصطلاح " التقرير " .

(ب) عند قيامك بمراجعة الشركة العربية للصناعات المعدنية ( شركة مساهمة مصرية ) تبين لك أن الشركة أدرجت ضمن أصولها استثمارات في شركة أجنبية شقيقة بمبلغ ٢٨٥٠٠٠٠ جنيه ، كما أدرجت ضمن إيراداتها في قائمة الدخل مبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه عائد هذه الاستثمارات . وبالنسبة لهذه الاستثمارات وعوائدها ، فلم

تستطع الحصول على قوائم مالية تم مراجعتها للشركة الأجنبية الشقيقة، فضلا عن أنك لم تستطع أن تطبق أي إجراء مراجعة آخر للتأكد من صحة قيمة هذه الاستثمارات المدرجة في ميزانية الشركة، ومن مبلغ العائدة المدرج في قائمة الدخل . أما بالنسبة لباقي عناصر القوائم المالية، فلم تواجهك أي مشكلة في مراجعتها، كما لم يكن لديك أي ملاحظات عليها بعد قيامك بهذه المراجعة.

والمطلوب : في ضوء المعلومات السابقة، ما نوع التقرير الذي سوف تصدره ولماذا ؟ اكتب فقط فقرة الرأي وما يرتبط بها من فقرات أخرى ترى ضرورتها .

(ج) بصفتك مراقب حسابات شركة النصر للالات والمعدات، تبين لك أثناء مراجعتك لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهي ة في ٢٠١٢/١٢/٣١ أن الشركة اقترضت من بنك مصر مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه برهن عقاري على الأصول الثابتة للشركة كضمان للقرض الممنوح لها، ولم تفصح عن هذا الرهن ضمن الايضاحات المتتممة . كما يقضي بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كلما بأنه لم يكن لديك أي ملاحظات على باقي بنود القوائم المالية.

والمطلوب : في ضوء المعلومات السابقة، ما نوع التقرير الذي سوف تصدره ولماذا ؟ اكتب فقط فقرة الرأي وما يرتبط بها من فقرات أو فقرات أخرى ترى ضرورتها .

السؤال السادس (٣٠ درجة) :

أسندت أحد مؤسسات المراجعة الكبيرة إلى الشريك أحمد ابراهيم من عدة سنوات رئاسة مجموعة المراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات الشركة العربية للصناعات المعدنية، والمتداولة أسهمها في بورصة الأوراق المالية لمدة تزيد على عشرة سنوات . وتتصف هذه الشركة بمعدلات نمو وتحقيق أرباح متميزين خلال عشرة سنوات السابقة بفضل مجلس إدارتها الكفو. ولقد كانت، ولا تزال علاقة مراقب الحسابات أحمد إبراهيم بإدارة الشركة علاقة وثيقة، نظرا لقيامه بتقديم العديد من المقترحات البناءة أثناء مراجعته لحساباتها والتي مكنت الشركة من النجاح والاستمرار في هذا النجاح خلال السنوات السابقة . وخلال السنوات القليلة الماضية أبدت إدارة مؤسسة المراجعة التي يعتبر مراقب الحسابات أحمد ابراهيم أحد الشركاء بها، رغبتها ولأكثر من مرة، في تغيير فريق المراجعة الذي يراجع حسابات الشركة العربية للصناعات المعدنية، ولكن قوبلت هذه الرغبة بمقاومة ورفض شديدين من كل من مراقب الحسابات أحمد ابراهيم رئيس المجموعة الحالية ورئيس مجلس إدارة الشركة.

ولقد لوحظ في السنوات القليلة الأولى للمراجعة أن نظام الرقابة الداخلية بالشركة غير ملائم ، وأن العاملين بها غير مؤهلين التأهيل الكافي للاضطلاع بمسئولياتهم ، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة الحصول على حجم كبير نسبيا من أدلة المراجعة، كما ترتب أيضا على ذلك اجراء العديد من قيود التسوية . ومع ذلك فإن وجود مراقب الحسابات أحمد إبراهيم باعتباره أحد مراقبي الحسابات المتميزين بمؤسسة المراجعة، كمراقب حسابات لهذه الشركة، أدى إلى التحسن التدريجي في نظام الرقابة الداخلية ، كما تم تعيين كوادربشرية جديدة بالشركة أكثر كفاءة، فضلا عن اعادة تأهيل وتنمية قدرات مهارات الكوادربشرية الموجودة بالفعل بها. ولقد ترتب على ذلك انخفاض حجم أدلة المراجعة التي يتم تجميعها تدريجيا . وخلال الثلاث سنوات الأخيرة تمكن مراقب الحسابات أحمد إبراهيم من جعل عملية المراجعة تستغرق وقتا أقل نظرا للسهولة النسبية التي أصبحت عليها عملية المراجعة من ناحية ، والتعاون الوثيق بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات أحمد إبراهيم من ناحية أخرى.

وفي السنة الحالية ، قرر مراقب الحسابات أحمد إبراهيم أن تستغرق عملية المراجعة نفس الوقت تقريبا الذي كانت تستغرقه في السنوات الأخيرة. وتم تعيين المراجع حسن عبد الفتاح ، وهو أحد المراجعين بمؤسسة المراجعة من ذوي الخبرة الطويلة، بحيث يكون مسئولاً عن عملية المراجعة لمعاونة مراقب الحسابات أحمد إبراهيم وتحت اشرافه لتنفيذ عملية المراجعة. ويعتبر المراجع حسن عبد الفتاح جديدا على العمل بالنسبة لمراجعة حسابات هذه الشركة ، على الرغم من كفاءته المهنية الملحوظة . ومع أن الشركة قد استحوذت على قسم انتاج جديد نتيجة لاندماج شركة صغيرة فيها ، الأمر الذي سيؤدي إلى اطالة وقت عملية المراجعة ، إلا أن كفاءة حسن عبد الفتاح سوف تمكنه من تعويض هذا الوقت .

ولقد استغرقت اختبارات الرقابة أثناء السنة وقتا أطول عما كان متوقعا نتيجة الاعتماد على عدد من المساعدين الجدد ، وحدث تغيير في النظام المحاسبي وتحويله إلى نظام الكتروني فضلا عن استخدام الحساب الآلي بالنسبة للمخزون ، وحدث تغيير في أفراد ادارة الحسابات بالشركة ، ووقوع أخطاء عديدة عند اجراء اختبارات النظام. وفي الواقع فإن كلا من أحمد إبراهيم وحسن عبد الفتاح لم يعرا اهتماما كبيرا لاستغراق وقت أطول من الوقت المحدد بالنسبة لهذه المرحلة ، باعتبار أنهما سوف يعوضان هذا الفرق في نهاية العام .

وفي نهاية السنة كلف حسن عبد الفتاح مسئولية تحقيق بند المخزون إلى أحد المساعدين الجدد بالنسبة لمراجعة هذه الشركة والذي لم يكن ضمن فريق



المراجعة ، ولكنه يتصف بالكفاءة والسرعة في العمل . وعلى الرغم من زيادة القيمة الاجمالية للمخزون عن العام الماضي، إلا أنه قام بتخفيض حجم العينة عن الحجم الذي كان مستخدما في السنوات السابقة نظرا لوجود أخطاء قليلة في السنة السابقة . وبالفحص وجد عددا من عناصر العينة تم زيادة قيمتها نتيجة أخطاء في التسعير ، ومع ذلك فإن المبلغ الإجمالي لكافة الأخطاء غير هام طبقا لمفهوم الأهمية النسبية . ولقد أتم هذا المساعد الاختبارات وكافة أعمال المراجعة وفق الجدول المحدد في وقت أقل بدرجة طفيفة عن العام السابق. ويوجد عدد محدود من قيود التسوية في نهاية العام ، ويتصف اثنان فقط منها بالأهمية النسبية . ولقد كان مراقب الحسابات أحمد ابراهيم راضيا جدا عن النتائج التي تحققت وأرسل خطابين لكل من المراجع حسن عبد الفتاح والمساعد الذي قام بمراجعة المخزون أثنى فيهما على الجهود الذي قاما به أثناء عملية المراجعة .

وبعد مرور ستة أشهر تلقى أحمد ابراهيم اتصالا هاتفيا من رئيس مجلس ادارة الشركة أبلغه فيه أن الشركة تواجه مشكلات مالية خطيرة. ولقد أظهر الفحص الذي تم اجراءه بعد ذلك أن هناك مغالاة كبيرة في قيمة المخزون . ويرجع السبب في هذا التحريف إلى ادراج عدد من العناصر المتقدمة ضمن رصيد المخزون ( في القسم الجديد الذي أضيف للشركة نتيجة عملية الاندماج ) ، أخطاء في التسعير بسبب تطبيق النظام الجديد للحاسب الآلي ، ادراج عناصر مخزون لا وجود لها في المخزون ضمن القائمة النهائية للمخزون ، حيث قام مدير ادارة الحسابات عمدا بزيادة قيمة المخزون لتعويض الانخفاض في حجم المبيعات عن العام السابق.

والمطلوب :

- ( أ ) اذكر أوجه القصور الرئيسية التي اتسمت بها عملية المراجعة موضعا الأسباب التي أدت إلى هذا القصور.
- (ب) ما هي الأمور التي من المفروض أنها كانت واضحة أمام نظر مراقب الحسابات أحمد ابراهيم عند قيامه بمراجعة حسابات هذه الشركة .
- (ج) إذا تم مقاضاة مؤسسة المراجعة التي يعتبر أحمد ابراهيم شريكا بها من قبل المساهمين أو الدائنين ، ما هي النتائج المحتملة التي قد تترتب على رفع دعوى في هذا الشأن .

### الإجابة

إجابة السؤال الأول : ( ٢٥ درجة )  
الحالة الأولى :

## (أ) وجهات النظر المختلفة :

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن مصاريف سفر العضو المنتدب والوفد المرافق له هي من المصاريف الادارية والتي لا يجوز رسملتها على الأصول المعنية لذا فإن معالجة الشركة خاطئة .
- وجهة النظر الثانية قد تكون أن العضو المنتدب هو مهندس وبالطبع سيكون الوفد المرافق له من الفنيين وأن الهدف من السفر هو مناقشة وتوقيع عقد توريد آلات المصنع وبالتالي فهذه المصاريف هي تكلفة انفتت على نشاط من أنشطة اقتناء آلات المصنع وبالتالي فهي تكلفة مؤهلة للرسملة

## (ب) رأيي الشخصي :

من وجهة نظري الشخصية أتفق مع وجهة النظر الثانية وبالتالي فمن رأيي أن الشركة قد عالجت هذه النفقات المعالجة السليمة .

## (ج) رأي مراقب الحسابات :

تقرير برأي نظيف .

## (د) فقرة الرأي :

ومن رأينا أن القوائم المالية للشركة ( ا ) والايضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة .

## الحالة الثانية :

## (أ) وجهات النظر المختلفة :

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن الشركة قد حسبت الضرائب المؤجلة نتيجة للفروق المؤقتة الناتجة عن المخصصات وقامت بتسوية الضرائب طبقا لقانون الضرائب وبالتالي يحق لها تكوين أصل بالفرق المؤقت كضريبة مؤجلة .
- وجهة النظر الثانية قد تكون أن الشركة بقيدها الفرق المؤقت كأصل ضريبي مؤجل تكون قد كونت أصل لن يمكن تحقيقه من خلال

تسويته مع الضرائب التي ستستحق خلال السنوات القادمة حيث أن الشركة لن تحقق أرباح خلال الخمس سنوات التالية وبالتالي لن تستطيع تسوية هذا الأصل وبالتالي تكون معالجة الشركة خاطئة .

(ب) رأيي الشخصي :

من وجهة نظري أتفق مع وجهة النظر الثانية وبالتالي تكون الشركة قد قامت بمعالجة خاطئة في قوائمها المالية .

(ج) رأي مراقب الحسابات :

تقرير بتحفظ لعدم الموافقة حيث أن المبلغ هام ومؤثر وليس جوهري .

(د) فقرة الرأي :

أسباب الرأي المتحفظ .

قامت الشركة بإثبات أصل ضريبي مؤجل بمبلغ 5 مليون جنيه عن فروق مؤقتة ناتجة عن تكون مخصصات في الوقت الذي لا تتوقع فيع الشركة تحقيق أرباح خلال السنوات الخمس القادمة مما يجعل هذا الأصل غير قابل للتحقيق وبالتالي فقط تم تضخيم أرباح العام بمبلغ 5 مليون جنيه وتضخيم الأصول في الميزانية بنفس المبلغ .

الرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما جاء بفقرة أسباب الرأي المتحفظ على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (ب) والايضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة .

الحالة الثالثة :

(أ) وجهات النظر المختلفة :

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن طالما أن نية الإدارة قد تغيرت تجاه الشركة الشقيقة وأنها تفكر في التخلص من استثماراتها فيها لذا فإن ما قامت به الشركة من إعادة تبويب هذا الاستثمار إلى استثمارات للمتاجرة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تعد معالجة سليمة .

- وجهة النظر الثانية قد تكون أن نية الإدارة في حد ذاتها لا تبرر إعادة التبويب وحتى إذا كانت تبرره فكان يجب أن يعاد تبويب الاستثمار إلى أصول محتفظ بها لغرض البيع ولا يعاد تبويبها اطلاقا إلى استثمارات للمتاجرة حيث أن معايير المحاسبة المصرية لا تسمح بإعادة التبويب إلى هذا النوع بعد الاعتراف الأولى كما أن النفوذ المؤثر للشركة على الشركة الشقيقة ما زال مستمرا .

(ب) رأيي الشخصي :

من وجهة نظري أنفق مع وجهة النظر الثانية وبهذا تكون الشركة قد عالجت هذه الاستثمارات معالجة خاطئة .

(ج) رأي مراقب الحسابات :

تقرير بتحفظ لعدم الموافقة حيث أن المبلغ هام ومؤثر وليس جوهري .

( د ) فقرة الرأي :

أسباب الرأي المتحفظ :

قامت الشركة بإعادة تبويب استثماراتها في شركة شقيقة إلى استثمارات للمتاجرة من خلال الأرباح أو الخسائر وبذلك أثرت على تضخم الأرباح بمبلغ ٨٠ مليون جنيه وتضخم الاستثمارات بغرض المتاجرة من خلال الأرباح والخسائر بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه وتخفيض الاستثمارات في شركات شقيقة بنفس المبلغ .

الرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما جاء بفقرة أسباب الرأي المتحفظ على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (ج) والايضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة .

الحالة الرابعة :

( أ ) وجهات النظر المختلفة :

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن الشركة اعتبرت الشيكات تحت التحصيل المقدمة من العملاء والتي تستحق خلال ٣ شهور هي بمثابة النقدية وبالتالي فإن اعتبارها ضمن بنود النقدية وما في حكمها معالجة سليمة حيث أن تحصيلها سيكون خلال ٣ شهور من نهاية السنة المالية .

- وجهة النظر الثانية قد تكون أن هذه الشيكات لا تتوفر فيها تعريف ما في حكم النقدية والتي تتطلب أن تكون مثل هذه البنود ممثلة في استثمارات تزيد عن نشاط الشركة ويكون أجلها لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها وليس من تاريخ الميزانية كما أنها يجب ألا تكون معرضة للتذبذب الحاد في قيمتها وهذا لا ينطبق على الشيكات تحت التحصيل .

(ب) رأيي الشخصي :

من وجهة نظري أفق مع وجهة النظر الثانية وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية لا تعبر عن حقيقة التدفقات خلال السنة كما أن الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها خطأ .

(ج) رأي مراقب الحسابات :

تقرير بتحفظ لعدم الموافقة على قائمة التدفق النقدي وعلى الإفصاحات .

( د ) فقرة الرأي :

أسباب الرأي المتحفظ :

قامت الشركة بتضمين قيمة الشيكات تحت التحصيل التي تستحق خلال ٣ أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية بمبلغ ٣٠٠ جنيه ضمن النقدية وما في حكمها وبالتالي فلم تتضمن قائمة التدفقات النقدية الحركة على هذا البند خلال السنة كما أن الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها يظهر قيمة هذا البند متضخما بهذا المبلغ .

الرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ماجاء بفقرة أسباب الرأي المتحفظ على قائمة التدفقات النقدية وعلى الإفصاحات فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة (د) والإيضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة .

الحالة الخامسة :

( أ ) وجهات النظر المختلفة :

- وجهة النظر الأولى قد تكون أن الشركة أرادت أن تظهر مبيعاتها في المعلومات المرافقة والتي ليست ضمن القوائم المالية بمبلغ أكثر قليلا من المبيعات كوسيلة للدعاية وليس في هذا ما يؤثر على سلامة القوائم المالية .

- وجهة النظر الثانية قد تكون أن من واجبات مراقب الحسابات عدم نشر معلومات مرافقة للقوائم المالية تتعارض مع ما جاء بالقوائم المالية التي قام بمراجعتها لكي لا يحدث ذلك لبسا لدى مستخدمي هذه القوائم .

(ب) رأيي الشخصي :

من وجهة نظري أنفق مع وجهة النظر الثانية وبالتالي كان يجب تصحيح المعلومات المرافقة .

( ج ) رأي مراقب الحسابات :

تقرير معدل بإضافة فقرة توجيه الانتباه بعد فقرة الرأي دون تأثير على الرأي نفسه .

( د ) فقرة الرأي :

أسباب الرأي المتحفظ :

ومن رأينا أن القوائم المالية للشركة (هـ) والايضاحات المرفقة بها تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١١/١٢/٣١ وعن أدائها وتدقيقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكيتها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة .

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا فقد ظهر رقم المبيعات في المعلومات المرافقة للقوائم المالية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه وهو ما يختلف عن رقم المبيعات الصحيح والظاهر في قائمة الدخل ضمن القوائم المالية بمبلغ ٤٦٠ مليون جنيه .

إجابة السؤال الثاني : ( ٣٥ درجة )

الإجابة التالية للسؤال ليست الإجابة الكاملة حيث أن مطلوب من الممتحن في إجابة السؤال أن يستخدم حكمه المهني الشخصي لذا فإن الإجابات التالية هي مجرد إرشادات للممتحن عن الموضوعات التي تثيرها كل معلومة من المعلومات الواردة في السؤال .

١- تساعد هذه المعلومة في تحديد مؤشر الأهمية النسبية لأغراض التخطيط .  
٢- تفتح هذه المعلومات التساؤلات عن مدى تحقق فرض الاستمرارية كما أنها تشير أيضا إلى تجاوز خسائر الشركة لنصف رأسمالها وما يتبع ذلك من متطلبات قانونية.

٣- تشير هذه المعلومات إلى تباطؤ معدل دوران العملاء حيث كان حوالي ٤٦ يوم عام ٢٠١٠ وأصبح ٧٣ يوما عام ٢٠١١ وهذا يفتح التساؤل عن السبب :

- هل هو اختلاس لسدادات العملاء .

- هل هو ناتج مبيعات وهمية .

- هل هو كل العوامل المذكورة عاليه .

وما أثر الإجابة على هذا التساؤل على استراتيجية المراجعة .

٤- تفتح هذه المعلومات التساؤل عن أسباب هذه الأتعاب وإذا كانت عن قضايا مرفوعة على الشركة أو من الشركة ومدى الحاجة إلى تكوين مخصص أو عمل إفصاحات في القوائم المالية .

- ٥- بالرغم من أن رصيد النقدية غير هام ومؤثر إلا أن حركة النقدية تعتبر هامة ومؤثرة وما لذلك من تأثير على استراتيجية المراجعة .
- ٦- رغم جوهرية رصيد الأصول الثابتة إلا أن الإضافات تعتبر غير هامة ومؤثرة وبالتالي غير مطلوب اعطائها أهمية خاصة في الاستراتيجية .
- ٧- تفتح هذه المعلومة التساؤل عما ستحتوية الاستراتيجية من اجراءات خاصة بهذا البند للتأكد من أن هناك منفعة اقتصادية مستقبلية من هذه من المصروفات .
- ٨- تفتح هذه المعلومة عما ستحتويه من إجراءات وهل هناك هناك حاجة إلى اللجوء إلى خبير اكتوبري هذا العام لتقييم مدى كفاية أصول النظام
- ٩- تفتح هذه المعلومة أيضا التساؤل عن مدى تحقق فرض الاستمرارية كما أنها أيضا تفتح التساؤل عن كيفية تمويل هذا القرض .
- ١٠- الإشاعة لا تكفي لكي يتم اتخاذ إجراء لاختبار اضمحلال هذا الأصل وطالما أنه يقوم بانتاج الدواء وهذا الدواء ما زال مرخصا بانتاجة ولم يتم اصدار أية تشريعات في هذا الشأن حتى اصدار القوائم المالية فليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ أية إجراءات اضافية .

إجابة السؤال الثالث : (١٥ درجة)

تستخدم الإجراءات التحليلية للأغراض التالية :

- (أ) كإجراءات لتقييم الخطر للتوصل إلى فهم المنشأة وبيئتها .
- (ب) كإجراءات للتحقيق وذلك عندما يكون استخدامها أكثر فاعلية أو كفاءة من استخدام اختبارات التفاصيل في تحفيض خطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد إلى مستوى منخفض مقبول .
- (ج) كفحص شامل للقوائم المالية في مرحلة الفحص الختامية للمراجعة .
- (أ) الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم الخطر :
- ينبغي على المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات تقييم الخطر للتوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها . ويمكن أن يشير تطبيق الإجراءات التحليلية إلى نواحي من نشاط المنشأة لم يكن يعلمها المراقب من قبل ستساعد في تقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت مدى إجراءات المراجعة الأخرى .

تستخدم الإجراءات التحليلية المطبقة كإجراءات لتقييم الخطر كل من المعلومات المالية وغير المالية ، على سبيل المثال ، العلاقة بين قيمة المبيعات وحجم البضاعة المباعة .

- (ب) الإجراءات التحليلية كإجراءات للتحقق :
- يقوم المراقب بتصميم وأداء إجراءات التحقيق حتى تستطيع التعامل مع التقييم المرتبط بخطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد . ويمكن أن تكون

إجراءات التحقيق التي يقوم بها المراقب على مستوى التأكيد مشتقة من اختبارات التفاصيل أو من إجراءات التحليل الحقيقي أو مزيج منهما . ويعتمد القرار بشأن استخدام أية إجراءات مراجعة لتحقيق هدف مراجعة مجدد على حكم المراقب بخصوص الفاعلية والكفاءة المتوقعة لإجراءات المراجعة المتاحة في تخفيض خطر التحريف الهام والمؤثر الذي تم تقييمه على مستوى التأكيد إلى مستوى منخفض مقبول .

عادة ما يستفسر المراقب من إدارة المنشأة عن مدى توفر المعلومات التي يحتاجها وامكانية الاعتماد عليها لتطبيق إجراءات التحليل الحقيقي التي تكون المنشأة قد قامت بتنفيذها . ويمكن أن يكون من المجدي استخدام البيانات التحليلية المعدة بواسطة المنشأة بشرط اقتناع المراقب بسلامة اعدادها .

عند تقييم وأداء الإجراءات التحليلية كإجراءات تحقيق يكون المراقب بحاجة لأن يضع في اعتباره عدة عوامل مثل :

سلطان مدى ملائمة استخدام إجراءات التحليل الحقيقي في وجود التأكيدات .  
سلطان مدى مصداقية البيانات ، سواء داخليا أو خارجيا التي تم استخراج المبالغ المسجلة والنسب منها .

سلطان ما إذا كانت التوقعات دقيقة بما فيه الكفاية لتحديد تحريف هام ومؤثر على المستوى المطلوب من التأكد .

سلطان مقدار أية فروق بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة المقبولة .

وعندما يقوم المراقب بأداء إجراءات التحقيق في تاريخ مبكر ويخطط لأداء إجراءات التحليل الحقيقي عن الفترة حتى نهاية العام ، يدرس المراقب كيف أن الأمور التي تمت مناقشتها ، تؤثر على القدرة في الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للفترة الباقية . ويتضمن ذلك دراسة ما إذا كانت أرصدة الإقفال لفئة معينة من فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات يمكن التنبؤ بها فيما يخص الأهمية النسبية والمكونات.

(ج) الإجراءات التحليلية في الفحص الشامل في نهاية عملية المراجعة :  
ينبغي على المراقب تطبيق الإجراءات التحليلية عند أو قرب نهاية عملية المراجعة عند تكوينه لاستنتاج شامل عمال إذا كانت القوائم المالية ككل تتماشى مع فهم المراقب للمنشأة . وتؤدي الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها نتيجة لإجراءات المراجعة هذه لتعزيز الاستنتاجات المكونة من خلال مراجعة مفردات القوائم المالية وبما يساعد على الوصول إلى استنتاج عام عن مدى معقولية القوائم المالية . ومع ذلك ، فعن طريقها يمكن أيضا تحديد خطر تحريف هام ومؤثر لم يتم اكتشافه سابقا وفي مثل هذه الظروف يمكن أن يحتاج المراقب لاعادة تقييم إجراءات



المراجعة المخطط لها ، استنادا إلى الاعتبارات التي تمت مراجعتها للمخاطر التي تم تقييمها لكل أو بعض فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والتأكدات ذات الصلة .

الاستفسار عن البنود غير العادية :

عندما تؤدي الإجراءات التحليلية إلى التحقق من وجود تقلبات هامة أو علاقات غير متسقة مع المعلومات المرتبطة بها أو لا تتفق مع المبالغ المتوقعة فعلى المراقب الاستفسار عن أسباب ذلك والحصول على تفسيرات كافية وأدلة مناسبة ومؤيدة .  
وتبدأ إجراءات فحص التقلبات والعلاقات غير العادة عادة بالاستفسار من الإدارة ويتبع ذلك :

(أ) تعزيز إجابات الإدارة ، على سبيل المثال ، عن طريق مقارنتها بما لدى المراقب من معرفة عن الصناعة وأدلة المراجعة الأخرى التي حصل عليها المراقب أثناء عملية المراجعة.  
(ب) تحديد مدى الحاجة لتطبيق إجراءات مراجعة أخرى بناء على نتائج الاستفسارات ، عندما تكون الإدارة غير قادة على تزويد المراقب بتفسير أو إذا كان التفسير غير كاف.

إجابة السؤال الرابع :

أفضل بديل :

د-٥	د-٤	ب-٣	ب-٢	ب-١
د-١٠	د-٩	د-٨	د-٧	د-٦
د-١٥	د-١٤	د-١٣	د-١٢	د-١١
د-٢٠	د-١٩	د-١٨	د-١٧	د-١٦

إجابة السؤال الخامس :

( أ ) الشهادة إعلان كتابي عن حقيقة واقعة ، ولا تصدر إلا عندما يبلغ مراقب الحسابات في رأيه عن القوائم المالية منزلة اليقين والتأكد التام وهو أمر لا يتحقق في الواقع .

اصطلاح التقرير يستخدم لأن طبيعة عمل مراقب الحسابات لا تمكنه من اصدار شهادة بعدالة القوائم المالية في كافة جوانبها الهامة .

تبرير استخدام اصطلاح التقرير يرجع إلى طبيعة عملية المراجعة وأهدافها ويجب عرض هذه الطبيعة وأبعادها المختلفة بالتفصيل عند الاجابة على هذا الجزء من السؤال.

(ب) ١- نوع التقرير : سوف يتم اصدار تقرير متحفظ (مقيد) ويشمل التحفظ كل من فقرتي النطاق والرأي .

٢- إضافة فقرة بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي ، مع تعديل بداية فقرة النطاق :  
سلطان فقرة النطاق : " فيما عدا ما جاء بالفقرة التالية ، فإننا قمنا بأداء عملية المراجعة ..... " .

سلطان الفقرة المضافة بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي :  
 " لم نستطع الحصول على قوائم مالية تمت مراجعتها وذلك للتأكد من قيمة الاستثمارات في الشركة الأجنبية الزميلة ومبلغها ٢٨٥٠٠٠٠٠ جنيه والذي بلغ عائد هذه الاستثمارات ٣٩٠٠٠٠٠ جنيه أدرج في قائمة الدخل . ونظرا لطبيعة سجلات الشركة ، فإننا لم نستطع القيام بأي إجراء مراجعة آخر بديل للاقتناع بالقيمة التي أدرجت بها الاستثمارات في الشركة الأجنبية الزميلة وبالعائد عن هذه الاستثمارات ."

٣- فقرة الرأي :

" وفي رأينا ، وفيما عدا ما ذكرناه في الفقرة السابقة فيما يتعلق بمراجعة الاستثمارات في الشركة الأجنبية الزميلة ، فإن القوائم المالية المشار إليها عالية ، تعرض بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة ، المركز المالي للشركة العربية للصناعات المعدنية في ...../...../..... ، ونتائج نشاطها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ."

(ج) ١- نوع التقرير : سوف يتم اصدار تقرير متحفظ (مقيد) ، ويشمل التحفظ فقرة أخرى ،

٢- اضافة فقرة بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي .

٣- الفقرة المضافة بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي :

" هناك رهن عقاري على الأصول الثابتة للشركة كضمان للقرض الممنوح لها من بنك مصر بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم تفصح الشركة عن هذا الرهن ضمن الايضاحات المتممة وذلك طبقا لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والذي ينص على ضرورة الافصاح عن مثل هذه المعلومات ."

٤- فقرة الرأي :

" فيما عدا اغفال المعلومات الواردة في الفقرة السابقة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها عالية تعرض بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة المركز المالي لشركة النصر للألات والمعدات في ٢٠١١/١٢/٣١ ، ونتائج نشاطها وتدفعات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ."

إجابة السؤال السادس :

( أ ) جوانب القصور الرئيسية وأسباب حدوثها :

١- التحول من نظام محاسبي يدوي إلى نظام حاسب آلي وكذلك استخدام الحاسب في المخزون ، تغيير أفراد إدارة الحسابات ، ووجود أخطاء قليلة أكثر في اختبارات الرقابة كان يجب أن تنبه المراجعين لتوسيع نطاق العمل . فهذه الظروف تجعل نظام الرقابة الداخلية محل تساؤل حول فعاليته .

٢- تخفيض نطاق العمل بالنسبة للمخزون استنادا إلى قلة الأخطاء في السنة الماضية كان غير سليما حيث أن ضوابط الرقابة الداخلية الجديدة كانت في ظل استخدام أفراد جدد هذا العام ورصيد المخزون كان أكبر .

٣- كان يجب مراجعة القسم الجديد الذي تمت اضافته نتيجة للاندماج بعمق أكثر ، نظرا لأنه من المحتمل أن يتصف بخصائص تشغيل مختلفة وضوابط رقابة داخلية مختلفة .

٤- تحديد أن الأخطاء في العينة كان غير جوهريا كان قرارا غير سليم . فالأخطاء كان يجب تعميمها من العينة على المجتمع ، والأخطار المقدرة للمجتمع يجب أن تتم مقارنتها بالتحريفات المقبولة أو المسموح بها المحددة مقدما من قبل المراجع ، بعد الأخذ في الاعتبار الخطر . فضلا عن ذلك فإن مشكلة التقادم لم يتم اكتشافها في عملية المراجعة والتي كان يجب تقييمها بعناية للأخذ في الاعتبار الانعكاسات المحتملة لتقادم المخزون .

٥- نظرا لأن هناك عضو جديد انضم لعملية المراجعة ، فإن أحمد ابراهيم من الواضح أنه لم يشرف ولم يراجع عمل مساعديه بالشكل الكافي .

٦- كان هناك افتقاد واضح لاستخدام الإجراءات التحليلية . فالانخفاض في حجم المبيعات كان يجب أن يعطي تحذيرا للمراجع من احتمال الانخفاض في الأرباح وتقام المخزون .

(ب) كان يجب على أحمد ابراهيم اعطاء اهتمام أكبر للرقابة الداخلية على المخزون ، وانضمام أفراد جدد لقسم الحسابات ، وأن الاختبارات التي أجريت أثناء السنة والتي أظهرت أخطاء أكثر من الطبيعي ، وأن اختبار المخزون أظهر أخطاء أكثر من الطبيعي أيضا على الرغم من تخفيض نطاق المراجعة . وفي ظل هذه الظروف ، كان يجب أن يكون نطاق فحص المخزون أكبر حتى يكشف حجم المشاكل التي يتم مواجهتها . فضلا عن ذلك فإن معدل دوران المراجعين في عملية المراجعة هذه ، فإنه كان يجب على أحمد ابراهيم أن يخصص جانب أكبر من وقته للإشراف على عمل معاونيه .

(ج) ان احتمال أن يخسر أحمد ابراهيم الدعوى القضائية التي سوف ترفع عليه يعتبر مرتفعا . فالمراجعين بدو أنهم لم يلتزموا بمعايير المراجعة المرتبطة في اتمام عملية المراجعة . على الرغم من أن التحريفات نتجت عن عمليات غش ، إلا أن المراجعين يمكن أن يعتبروا مسؤولين نظرا لأن عملية المراجعة لم تتم طبقا لمعايير المراجعة ، وأ، المراجعين القائمين لم يبذلوا العناية المهنية الكافية .